استعرضت خلاله منظومتها المتكاملة من خدمات وحلول إدارة المرافق

«الملا الهندسية» راعٍ بلاتيني لمؤتمر الكويت الثاني لإدارة المرافق 2026



م. أنفال الملا مع فريق عمل «الملا الهندسية»


م. فادي الفرا متسلما درع التكريم

في إطار دورهـا في دعم وتطوير قطـاع إدارة المرافق في دولة الكويت، شاركت الملا الهندسية الرائدة في تقديم الحلول الهندسية المتكاملة في الكويت منذ عام 1955، بصفتها الراعي البلاتيني لمؤتمر الكويت الثانـي لإدارة المرافق 2026، الذي أقيم يومي 18 و19 الجاري في فندق راديسون بلو الكويت، تحت رعاية وزيرة الأشغال العامة د.نورة المشعان، وشهد المؤتمر حضور م.أنفال الملا رئيس الملا الهندسـية إلى جانب عدد من كبار المسؤولين والمهندسين في الشركة. واستعرضت الملا الهندسية خلال المؤتمر منظومتها المتكاملة من خدمات وحلول إدارة المرافق، من خلال مشاركة عدد من قطاعاتها وشركاتها المتخصصـة، التـي شـملت خدمـات التشـغيل والصيانـة وإدارة المرافق وخدمات التنظيـف وتقنيات المباني بما تتضمنه من حلول الأمن والمباني الذكية، بالإضافة إلى مشاركة فعالة من شركة برينكس التابعة لمجموعة الملا والمتخصصة في تقديم أفضل خدمات حراسة المنشـآت والمباني. وسلطت هذه المشاركة الضوء على تنوع خبرات المجموعة وتكامـل خدماتها، وقدرتها على تقديم حلول شاملة تسهم في رفع الكفاءة التشغيلية، وتعزيز مستويات السلامـة والأمن، وتلبيـة المتطلبات المتجددة للعملاء في مختلف القطاعات. وتأتي رعاية «الملا الهندسية» للمؤتمر انطلاقا من إيمانها بأهمية دعم المبادرات والملتقيات المهنيـة المتخصصة التي تسهم في تطوير قطاع إدارة المرافق، والارتقـاء بممارساتـــه ومعاييره المهنيـة، كما مثل المؤتمر منصة مهمة لتبادل الخبرات والمعرفة، ومناقشـة أبرز التطورات والتوجهات في القطاع، وتعزيز فرص التعاون والشراكة بين الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص. وفي تعليقه على رعاية الشركة للمؤتمر، صرح مدير عام قطاع صيانة الخدمات الهندسية م.فادي الفرا: نعتز في الملا الهندسية برعايتنا البلاتينية لمؤتمر ومعرض الكويت الثاني لإدارة المرافق 2026، انطلاقا من قناعتنا بأهمية دعـم الملتقيـات المهنيـة المتخصصة التي تشـكل منصة لتبـادل الخبرات والتجارب، وتسهم في توطيد أواصر التعاون وفتح آفاق جديدة للشراكة بين الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص. وأضاف: نؤمن بأن قطاع إدارة المرافق يمثل ركيزة أساسـية في دعم مسـيرة التنمية المستدامة، والارتقاء بالكفاءة التشغيلية، وتوفير بيئات عمل ومعيشة أكثر أمانا وذكاء وكفاءة. ومن خلال تكامل خبرات وإمكانات قطاعاتنا المتخصصة في إدارة المرافق، وخدمات التنظيف، وتقنيات المباني، والخدمات الأمنية، نواصل العمل على تقديم حلول متكاملة تسـتجيب لمتطلبات عملائنا المتغيرة، وتواكب تطلعات السـوق، وتسـهم في تعزيز نمـو وتطور هذا القطاع الحيوي في دولة الكويت.

وتؤكد هـذه الرعايـة مكانة «الملا الهندسـية» ودورها في تطوير قطاع الحلول الهندسـية وإدارة المرافق في دولـة الكويت، مسـتندة إلـى خبرة تمتد لأكثر من سبعة عقود، ومنظومة متكاملة مـن الخدمات والتخصصات التي تضع الجودة والابتكار والتميز التشـغيلي فـي صميم أعمالهـا، كما تواصل الشركة تعزيز قدراتها وتوسيع نطاق حلولها، بما يدعم أهداف التنمية الوطنية، ويرتقي بمستوى الخدمات المقدمة، ويسهم في رسم مستقبل أكثر تطورا واستدامة لقطاع إدارة المرافق في الكويت.







جمعية جليب الشيوخ التعاونية

إعلان طرح أنشطة للاستثمار

تعلن جمعية جليب الشيوخ التعاونية عن طرح الأنشطة التالية للاستثمار من قبل الغير بناء علي موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (13199) والمؤرخة في 2026/7/15م، وذلك للأنشطة التالية:

م	النشاط المطلوب استثماره من قبل الجمعية والمطابق للتصنيف الدولي لدى وزارة التجارة بالقرار الإداري رقم 2022/3255 من مدير عام بلدية الكويت 2022/9/18م	الرخصة المطلوبة حسب التصنيف الدولي لدى وزارة التجارة بالقرار الإداري رقم 2022/3255 من مدير عام بلدية الكويت 2022/9/18م	المساحة	الموقع والعنوان	القيمه الاستثمارية	الرقم الآلي	نوع الطرح
1	بنك(خدمات مصرفية واعمال البنوك واعمال مصرفية)	خدمات مصرفية	96م2	جليب الشيوخ ق1 ـ مركز الضاحية	800 د.ك	13155757	إعادة طرح
2	مأكولات خفيفة	مأكولات خفيفة	24م2	جليب الشيوخ ق1 ـ مركز الضاحية	250 د.ك	15416404	إعادة طرح
3	بنك(خدمات مصرفية واعمال البنوك واعمال مصرفية)	خدمات مصرفية	200م2	جليب الشيوخ ق1 ـ مركز الضاحية	900 د.ك	13155669	إعادة طرح
4	الصيرفة	الصيرفة	20م2	جليب الشيوخ ق1 ـ مركز الضاحية	350 د.ك	13155837	إعادة طرح
5	إصلاح وصيانة الاجهزة الكهربائية	إصلاح وصيانة الاجهزة الكهربائية	48 م2	جليب الشيوخ ق1 ـ مركز الضاحية	450 د.ك	13155781	طرح جديد
6	مأكولات خفيفة	مأكولات خفيفة	48 م2	جليب الشيوخ ق1 ـ مركز الضاحية	500 د.ك	13155677	طرح جديد

وذلك وفقاً للشروط التالية:

1 - يعتبر نموذج الإعلان ونموذج الإقرار والتعهد والمستندات المطلوبة جزءاً لا يتجزأ من كراسة الشروط ومستنداً مرافقاً لشروط المزايدة.
2 - أن يكون لدى المتقدم رخصة تجارية مطابقة للنشاط المطروح (المعلن عنه من قبل الجمعية) سارية الصلاحية تقدم مع المستندات المطلوبة وليس مستخرجاً من وزارة التجارة أنه مزاول فعلي للنشاط من خلال تقديم كشف عمالة من الهيئة العامة للقوى العاملة لذات الرخصة حديث التاريخ على أن يتضمن (تفاصيل الملف + تفاصيل الترخيص المقدم للعطاء + بيان حالة) لاسيما عدم وجود رموز على المدير أو المفوض بالتوقيع لجميع الرخص المملوكة من قبله، كما يجب أن يكون الترخيص التجاري موقعاً ومختوماً من الجمعية والمراقب الإداري بعد التدقيق والتأكد من مطابقة النشاط المطروح كإجراء وجوبي قبل شراء الكراسة حسب القرارات الوزارية المنظمة للعمل التعاوني وتعديلاتها.
3 - يقدم الطلب على كراسة الشروط لطلب استثمار النشاط والموقعة من رئيس الجمعية والمختومة بختم الجمعية على كل صفحة مقابل مبلغ (100 د.ك) (فقط مائة دينار كويتي فقط لاغير) وغير قابل للرد، اعتباراً من يوم الأحد الموافق 22 / 11 /2026م الى نهاية دوام يوم الأحد بتاريخ 6/ 12 /2026م.
4 - تتم تعبئة البيانات في استمارة طلب استثمار في الجدول المخصص لبيانات الجمعية طباعة وليس بخط اليد.
5 - تتم تعبئة استمارة في الجدول المخصص لبيانات المستثمر وكذلك في نموذج الإقرار والتعهد من قبل مقدم العطاء للنشاط المطلوب.
6 - توضع كراسة الشروط معبأة بالكامل بعدد (4 صفحات) في ظرف مغلق يحمل اسم الجمعية ويكتب على الظرف الخارج (اسم النشاط المعلن عنه في الإعلان وموقعه فقط لا غير) دون الاشارة إلى أي بيانات أخرى والا فسوف يتم استبعاد الظرف.
7 - يلتزم مقدم العطاء بتقديم شيك مصدق واحد بمبلغ (250 د.ك) (فقط مائتان وخمسون ديناراً كويتياً) وذلك كتأمين أولي يتم استرداده في حالة عدم الترسية عليه فقط، كما يسقط حق مقدم العطاء في المطالبة بالتأمين الأولي إذا قام بسحب عطائه دون الحاجة إلى تنبيه أو إنذار، مع مراعاة أن هذا المبلغ لا علاقة له بمبلغ التأمين على المحل المستثمر عند التعاقد.
8 - سوف يتم اختيار المتقدم بأعلى دعم مالي للجمعية على أن يقدم الدعم بشيك مصدق واحد، ويجب ألا يقل الدعم عن (1000 د.ك) (ألف دينار كويتي)، وفي حال تساوي مبالغ الدعم يتم الاختيار عن طريق القرعة، وذلك حسب القرارات الوزارية بشأن تنظيم العمل التعاوني وتعديلاتها.
9 - باستثناء الشيك المصدق بقيمة التأمين الأولي والشيك المصدق بقيمة الدعم المقدم يُمنع وضع أي شيك آخر في الظرف، وسيتم استبعاد الظرف المخالف.
10 - تُودع أظرف الطلبات داخل الصندوق المخصص بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية (حولي - الدائري الرابع) من يوم الأحد بتاريخ 22 / 11 /2026م ولغاية يوم الأحد بتاريخ 6 / 12 /2026م من الساعة 9 صباحاً وحتى 3 عصراً.
11 - يجب على من يقع عليه الاختيار من المحلات المعلن عنها مراجعة إدارة الجمعية خلال مدة زمنية أقصاها أسبوعان من تاريخ صدور كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية بترسية المحلات على الفائزين، وذلك لاستكمال الإجراءات وتوقيع عقد الاستثمار، وفي حال تأخر الجمعية باستدعاء الفائزين تتم مراجعة إدارة التنمية التعاونية في وزارة الشؤون الاجتماعية بمجمع الوزارات بمنطقة المرقاب للاستفسار.
12 - تطبق أحكام القانون رقم (24) لسنة 1979 والمعدل بالقانون رقم (118) لسنة 2013 في شأن الجمعيات التعاونية وكل القوانين والقرارات الوزارية وتعديلاتها الصادرة بهذا الشأن، لاسيما القرار الوزاري رقم (46/ت لسنة 2021م) وتعديلاته.
13 - يتم الإعلان في صحيفتين يوميتين محليتين تحددهما الوزارة على ألا تقل مساحة الإعلان عن ثمن صفحة بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية الخاصة بالجمعية.
14 - يطبق القانون رقم (30) لسنة 2016 والقانون (28) لسنة 1996 بشأن تنظيم مهنة الصيدلية وتداول الأدوية (خاصية نشاط الصيدلية).

المستندات المطلوبة داخل كل ظرف:

1. صورة البطاقة المدنية لصاحب الترخيص سارية الصلاحية.
2. كشف عمالة من الهيئة العامة للقوى العاملة يفيد بوجود عمالة فعلية للرخصة المقدمة.
3 - صورة الترخيص التجاري المطلوب سارية المفعول للنشاط المطروح.
4 - توقيع وتقديم نموذج الإقرار والتعهد المرفق بكراسة الشروط.
5. الشيك المصدق الواحد بقيمة التأمين الأولي (250 ديناراً كويتياً) (فقط مائتان وخمسون ديناراً كويتياً لا غير).
6 - الشيك المصدق الواحد بقيمة الدعم المقدم.
7. ايصال شراء كراسة الشروط.
8 - تقديم شهادة إثبات الجنسية الكويتية حديثة التاريخ.
9. كراسة الشروط معبأة بالكامل بعدد (4) صفحات رسمية تحمل شعار الجمعية وموقعة ومختومة من الجمعية والمستثمر.
10 - مزاولة مهنة صيدلية صادرة من وزارة الصحة للصيدلي للاستثمار النشاط (خاص بنشاط الصيدلية).
يتم استبعاد العطاء الذي يخلو من أي مستند من المستندات المطلوبة (داخل كل ظرف) سالفة الذكر.

رئيس مجلس الإدارة

مجموعة من المؤشرات عادت إلى مستويات ما قبل الصراع أو اقتربت منها

«الوطني»: الاقتصاد الكويتي يتعافى من الضغوط المبدئية المرتبطة بالصراع



قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني انه رغم الاضطراب الشديد خلال الأشهر الأولى من الصراع، انتعش النشاط الاقتصادي بوتيرة سريعة نسبيا، وبحلول سبتمبر عادت مجموعة من المؤشرات لمستويات ما قبل الصراع أو اقتربت منها، إذ سجل مؤشر مديري المشتريات (PMI) أربعة أشهر متتالية من الارتفاع حتى أكتوبر، كما تعافى إنتاج النفط إلى 2,1 مليون برميل يوميا (80٪ من مستويات ما قبل الحرب)، في حين ارتفع نمو الائتمان الممنوح للشركات (6,7٪ على أساس سنوي) والأسر (5,1٪) لمستويات قوية بحلول سبتمبر.

واستندت هذه المرونة إلى تعديلات في التجارة وسلاسل الإمداد، وعودة السفر الجوي لمستويات طبيعية، وقيام الحكومة بضخ سيولة كبيرة (ارتفعت الودائع الحكومية وودائع القطاع العام بنسبة 32٪ منذ بداية العام حتى سبتمبر).

وتوقع التقرير تراجعا محدودا نسبيا في الناتج غير النفطي بنسبة 2٪ في عام 2026، متأثرا بالاضطرابات التي لحقت بإنتاج النفط المكرر، ومع افتراض انتهاء الأعمال العدائية في النصف الأول من عام 2027، نتوقع انتعاش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 5٪ في عام 2027. كما يفترض أن يقفز الناتج المحلي الإجمالي النفطي (الذي يمثل نحو 50٪ من الاقتصاد) بنسبة 40٪ العام المقبل مع عودته لمستويات ما قبل الصراع بحلول نهاية العام. وتابع التقرير أن عام 2025 شهد مؤشرات على تسارع زخم الإصلاح الاقتصادي من خلال زيادة حجم إسناد المشاريع، وتبسيط إجراءات المشتريات الحكومية، وتعزيز التركيز على ضبط أوضاع المالية العامة الهادفة لمعالجة التحديات الهيكلية القائمة منذ فترة طويلة، ونتوقع أن تعود الحكومة لهذه المبادرات بمجرد استقرار الأوضاع الإقليمية، مما قد يرفع الاستثمار لمعدلات أعلى مما كانت عليه في السابق، وقد يؤثر قانون «التمويل العقاري» إيجابا على الطلب على الإسكان والائتمان اعتبارا من النصف الثاني من عام 2027.

ومن المتوقع أن يتسع عجز المالية العامة إلى 20٪ من الناتج (9,3 مليارات دينار) في السنة المالية 2027/2026، مدفوعا بانخفاض الإيرادات النفطية عقب التراجع الحاد في الإنتاج خلال الربع الثاني من عام 2026، ثم يعود بصورة مبدئية لحالة التوازن في العام التالي بفضل ارتفاع الإيرادات، وانخفاض الإنفاق المرتبط بالصراع، واستمرار ضبط النفقات. كما توسعت خيارات تمويل العجز بشكل إضافي بفضل المرسوم الذي أقر الاقتراض الحكومي المؤقت وإن كان بشكل محدود من صندوق احتياطي الأجيال القادمة (تقدر أصوله بأكثر من تريليون دولار)، مما يضيف قدرة اقتراض محتملة تعادل 60٪ من الناتج ويقلل الاعتماد على أسواق الدين العام. ومن المتوقع أن يصبح نمو الدين العام، الذي يبلغ الآن نحو 25٪ من الناتج مقارنة بنحو 3٪ فقط في أوائل عام 2025، أبطأ بكثير في المستقبل. وقد أبقت وكالات التصنيف الائتماني على التصنيف السيادي للكويت دون تغيير طوال فترة الصراع بين الولايات المتحدة وإيران. وانعكاسا لاستمرار الالتزام بالإصلاح المالي، يرجح تطبيق الضريبة الانتقائية التي تمت الموافقة عليها حديثا في عام 2027، بما قد يولد إيرادات سنوية قدرها 200 مليون دينار (0,4٪ من الناتج) مع تأثير تضخمي مؤقت محدود يقدر بنحو 0,5 إلى 0,7 نقطة مئوية فقط.

محددات النمو الرئيسية

وبعيدا عن التطورات الجيوسياسية، سيبقى كل من وتيرة وجودة الإنفاق التنموي، إلى جانب التقدم المحرز في الإصلاحات المالية والتنظيمية، من المحددات الرئيسية للنمو على المدى المتوسط بينما تسعى الحكومة إلى التحول من نموذج نمو قائم على الاستهلاك إلى نموذج يقوده الاستثمار. وسيتطلب تحقيق هذا التحول إدخال مزيد من التحسينات على بيئة الأعمال، وإصلاحات سوق العمل، وبرامج خصخصة موجهة لزيادة مشاركة القطاع الخاص (كانت صفقة خط أنابيب النفط التابعة لمؤسسة البترول الكويتية البالغة قيمتها 16 مليار دولار في يوليو خطوة بارزة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر). وفي مجال الذكاء الاصطناعي، تهدف الحكومة إلى رفع إنتاجية القطاع العام والمساعدة في تنويع الاقتصاد، وتشمل الاتفاقيات الأخيرة مع مايكروسوفت تطوير نظام سحابي محلي مدعوم بالذكاء الاصطناعي ومركز للابتكار الرقمي.